اختتم فعالياته بمشاركة عدد كبير من السياسيين والاقتصاديين

«الحوار الوطني»: حكم الأغلبية لا ينطبق على الكويت.. فدستورنا توافقي

د. يوسف الزلزلة متحدثاً

جانب من فعاليات مؤتمر الحوار الوطني (تصوير: صالح محمد)

أماني بورسلي متحدثة

■ الزلزلة: خطة التنمية تحتاج إلى تهيئة أجواء سياسية مناسبة لتنفيذها

■ بورسلي: الجميع متفق على وجود المشكلة وهو توقف حركة التنمية

■ السيف: الدولة التي تريد التنمية لابد أن تملك جهازاً تنفيذياً متكاملاً ■ نحن الآن نشهد فوضى قانونية كبرى لغياب المرجعية القانونية المنظمة

كتب فارس العيدان

اكد النائب السابق احمد لاري ان ما يحصل اليوم هو مشابه بصورة او بأخرى لما مر على الكويت في عام 1921 او 1938 او نهاية الخمسينات مشيراً إلى انه بعد التوافق الشعبي تم التفاهم مع الاسرة الحاكمة المتفق عليه كحد ادنى من التوافق.

واوضح خلال الجلسة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني مساء امس الاول والتي تحدث بها عدد من الشخصيات الاقتصادية عن الاقتصاد ان ما يطرحه البعض بان الديمقراطية هي حكم الأغلبية هذا القول لا ينطبق على الكويت بشكل مطلق ودون قيد فدستورنا توافقي والدليل على ذلك مشاركة الحكومة في السلطة التشريعية عن طريق الوزراء وايضا عدم القدرة على اجراء اي تعديل على الدستور من دون توافق الارادتين ارادة الحاكم مع ارادة المحكوم.

واضاف «وبالتالي على اي اغلبية برلمانية الابتعاد عن فرض ارائها على الاخرين وعلى الحكومة، وخير تجربة مررنا بها هي تجربة مجلس 2012 فلا نحتاج لتكرارها لنتعلم منها والمطلوب هو ان نتفاهم الأغلبية مع بقية الاعضاء على رؤية للمشاكل التي تمر بها البلاد وبالتالي يمكن الوصول إلى رأي نستطيع جميعاً ان ندافع عنه امام الرؤية الحكومية لنصل بالتعاون لما فيه صالح الناس والبلاد.

ولفت ايضاً إلى تخبط وتعارض القرارات الحكومية والتشريعية مع اهداف وسياسات الخطة واكبر دليل على ذلك هو زيادة الرواتب في القطاع الحكومي بشكل انفعالي وردات فعل من دون وجود مسطرة موحدة للرواتب وايضا من دون التوازن مع رواتب القطاع الخاص مما ادى إلى هجرة عكسية من الخاص إلى العام بينما اكبر ركيزة في الخطة لحل مشكلة البطالة هو السعي لتشجيع الانتقال والعمل من القطاع العام إلى الخاص.

وقال ان عدم تنفيذ المطلوب في الانفاق الاستثماري للدولة ادى إلى عدم تنفيذ المشاريع الكبرى والمحركة للسوق، كما ان عدم وجود التنسيق بين مخرجات العمل والخطط التعليمية فكل خطة في اتجاه ولا ربط بينهما ومع الاسف لم يتم حتى تدارك ذلك في جامعة جابر حيث لم تكن هناك اي دراسة للسوق وللمخرجات المطلوبة من هذه الجامعة.

واكد انه لم يتم ايجاد بدائل في الخطة للثروة الوحيدة وهي النفط كما لم تأخذ التنمية البشرية مكانها الصحيح في الخطة بالاضافة إلى غياب المؤشرات الدقيقة والشاملة لتقويم وتقييم تنفيذ الخطة وغياب البيانات والمعلومات الدقيقة واخيراً غياب الوعي الاقتصادي لاهمية الخطط الاستراتيجية لدى السياسيين والمشرعين مما ادى إلى طغيان الحسابات السياسية والمصالح الخاصة على الاسس الاقتصادية والنتيجة 40 الف كويتي على قائمة البطالة و100 الف كويتي على قائمة انتظار السكن الحكومي.

واختتم حديثه قائلاً ان علينا ان نتكاتف ونتفاهم ونتحاور ونتصالح ونتصارح لاجل الكويت واهلها فأي خطة تنمية عليها ان تؤمن للمجتمع احتياجاته وتكفل للمواطن مستوى معيشي لائق.

ومن جانبه قال رئيس حركة الوحدة الدستورية المحامي عبدالله الايوب ان الحديث اصبح معاد ومكرر حتى سأم الناس موضحاً ان مأساته المواطن والذي حصل على الحد الادنى من احتياجات المعيشة مشيراً إلى ان هذه الاحتياجات يمكن التأكد من تحقيقها للمواطنين بالمقارنة بمواطنين الدول المجاورة وكذلك المتطورة. واوضح الايوب انه من الناحية المادية لدينا الحد الادنى لكن ماهو مطلوب ان نطور هذا الحد لنصل به البحبوحة التي وعدنا بها الدستور وذلك من خلال تنمية المجتمع مبينا ان الكويت كانت مجموعة قرى بسيطة في الماضي ثم انتقلت المعيشة بنا إلى منازل فارهه وغيرها من رفاهية الحياة.

ونوه الايوب ان الجيل الذي انتقل من حياة القرى إلى المدينة هو من بنى الدولة وشيدها لانهم يتمتعون بالحكمه والاخلاص والضمير الوطني والدأب في العمل بدون تحضيرات وتقارير لجان لانهم رجال قرار مشددا على حاجتنا إلى رجال قرار ووزراء في المواقع المناسبة بحيث يكونوا اصحاب قرار ويحاسبون من رئيس الوزراء مباشرة.

وبدورها قالت وزيرة التجارة والصناعة السابقة اماني بورسلي ان الجميع متفق على وجود المشكلة وهو توقف حركة التنمية لاسيما وان القوانين هي من تسببت في تعقيد الاجراءات والدورة المستندية موضحة ان تعطل الدورة المستندية يزيد من الفساد.

وذكرت بورسلي اننا بحاجة إلى جهاز متخصص «ومايسترو» لتنظيم هذه القوانين خاصة وان هناك بعض الجهات تعمل بشكل منفصل عن الاخر مؤكدة ان المسؤول الاول عن الاقتصاد هو المجلس الاعلى للتخطيط الذي يتطلب منه التوفيق بين الجهات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي. مقترحة ان يوجد جهاز منفصل يملك السلطة والقرار في مراجعة منظومة القوانين الموجودة في الدولة واجراء التعديلات عليها.

واكدت ان آلية اصدار القوانين لدينا غير منظمة خاصة وان القوانين يتم اقتراحها من قبل النواب او الوزراء او جمعيات النفع العام موضحة ان تلك القوانين تقدم بشكل جيد ولكن بعد مروره بعدة مراحل يتم تشويه تلك القوانين في ظل وجود فساد تشريعي وبالنهاية لا تتحقق اهداف هذه القوانين.

وبينت ان وجود جهاز اقتصادي يساهم في الدفع بالقوانين ذات الفائدة من اجل تمريرها في مجلس الامة، موضحة ان الوضع الاقتصادي في الكويت سيمر بعد عدة مراحل في عجز لاسيما في ظل عدم وجود خطة بديلة.

وقالت انه في حال انخفاض اسعار البترول او وجود مصادر اخرى بديلة عن البترول في العالم فإن الدولة ستضطر إلى ايقاف الرواتب خاصة وان آليات التوظيف في القطاع العام غير واضحة، مطالبة بمراجعة سلم الرواتب وتحقيق العدالة فيه.

وذكرت انه منذ عام 1970 كانت هناك اختلالات اقتصادية الا انها ازدادت عمقاً مع مرور الوقت خاصة في وقتنا الحالي ومع ذلك لا يوجد من يتابع هذا الملف، مؤكدة ان الحل يكمن في وجود سلطة اقتصادية قادرة تستطيع ايجاد بدائل ناجحة للخروج من التعثر الاقتصادي.

وقالت ان الوضع الاقتصادي لن يتعدل الا بوجود تدخل حكومي ومنظومة متكاملة تنتشل الوضع الاقتصادي، مشيرة إلى ان قانون الاستقرار المالي الذي اقر لم تدخل اي شركة تحت مظلته خاصة وان تقرير البنك المركزي يؤكد فشله مطالبة بقانون بديل.

واكدت ان الشحن السياسي يساعد على تعثر الملف الاقتصادي معتبرة ان اصلاح الاقتصاد سيقضي على حجج السياسيين، موضحة ان التقارير الدولية تؤكد ان الشفافية منخفضة في الكويت مقابل ارتفاع الفساد وهو امر يجعل المستثمر الأجنبي يذهب إلى الدول المجاورة الحاضنة للاستثمار والمشجعة له.

من جهته قال مدير سوق الكويت للاوراق المالية السابق حامد السيف: انه عندما التقى ببعض الفرق الحكومية لبحث آليات تنفيذ خطة التنمية اكد لهم ان التنمية التي يتحدثون عنها ليس لها اساس او بنية تنبأ بتنفيذها مشيراً إلى ان الدولة التي تريد ان تشرع في تنفيذ خطط تنموية لابد وان تملك جهازاً تنفيذياً متكاملاً له اليد الطولى على كل الوزارات للمشاركة بالتنفيذ.

وأوضح السيف اننا كثيراً ما نناقش القضايا السياسية والاقتصادية في ظل اجواء وبيئة متطرف تنحى باي قضية المنحى السياسي متناسين البنية القانونية والاقتصادية مبينا ان الكويت لايوجد لديها الآن هوية اقتصادية واضحه فهي ليست رأسمالية الهوية او حتى اشتراكية وهي مزيج بين هذا وذاك وهو امر لاينبغي استمراره دون تحديد هوية اقتصادية وقبلها تؤسس الوضع الاقتصادي لهذه الغاية عبر البنية القانونية اللازمة. وتابع السيف نحن الان نشهد فوضى قانونية كبرى لغياب المرجعية القانونية المنظمة للتشريعات ومنها على سبيل المثال قانون هيئة اسواق المال هو قانون محلي لاتوجد له اي علاقة بمؤسسات الرقابة المالية العالمية واللائحة التنفيذية له تم اقتباسها من قانون هيئة اسواق المال السعودية وهي «اي اللائحة مخالفة للقانون الاصلي !!

وبدوره اكد الخبير الاقتصادي احمد العربيد ان لدينا رؤية ولكنها غير مفعلة وهي رؤية سمو الامير في جعل البلاد مركزاً ماليا وتجارياً موضحاً ان التساؤل الذي يجب ان يطرح عن كيفية تفعيل هذه الرؤية، مطالباً بالتوجه إلى الحلول في ظل خطة تنموية غير صحيحة وانجاز ضعيف وهدر للمال العام بسبب سراقه وحماته.

واشار إلى ان الطولة تخسر بلايين الدولارات بسبب الوضع الاقتصادي وفي ظل وجود فساد مالي واداري اصاب الدولة بشلل لافتاً إلى ان الحل يكمن في وجود منهج واضح وحدد ومقنع وفكر جديد في الاقتصاد مع عدم الاعتماد على الثروة الوطنية فقط بل لابد من وجود بدائل اخرى.

من ناحيته قال الوزير الاسبق والنائب السابق يوسف الزلزلة ان خطة التنمية تحتاج إلى تهيئة اجواء سياسية مناسبة لتنفيذها مشيرا إلى انه يجب ان يكون هناك مناخ صاف ومتشاف ومتعاف للخطة واي بلد فيه تشنج وتوتر سياسي لاتستطيع ان تتقدم او تتطور في خطة التنمية. وقال د.الزلزلة انه خلال زيارته ضمن وفد برلماني إلى سنغافورة في عام 2004 كانت خطة التنمية في سنغافوره تم وضعها لعشرين عام قادمة ويتم انجازها من خلال كل حكومة تأتي تكمل ماقامت به الحكومة التي تسبقها ولذلك انجزوا في عام 2004 ماهو مطلوب لعام 2007 وذلك لوضوح الخطة.

واشار إلى ان في الكويت كل وزير يأتي يقوم بوضع اولويات ولايبدأ من ما انتهى إليه الوزير الذي يسبقه وهو ما رآه عندما كان وزيراً للمالية في 2006.

واكد انه ليس لدينا خطة وانما مالدينا تخليص العاجل من الامور وذلك حتى عام 2009 وجاءت الحكومة بخطة استراتيجية واضحة ومربوطة بجدول زمني متسائلا رغم انها ليست كاملة الا اننا كنا نامل بانجاز 50 في المئة منها مضيفا ان في ظل توتر العلاقة بين السلطتين وهناك من يتعمد من النواب والوزراء لعرقلة الخطة حتى لاتسير البلد باتجاه التنمية وحتى يقال ان الحكومة والمجلس غير قادرين على الانجاز والعمل.

ومن جانبه قال رجل الاعمال انور بوخمسين ان الجميع يعرف ان المشكلة في الكويت سياسية بسبب الصدام في مجلس الامة وهو امر قد ادخل البلد في دوامة اقتصادية موضحاً ان الكويت اصبحت مصدرة للاموال في الخارج في ظل وجود دول مجاورة اصبحت تستفيد من الاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسي لدينا.

وذكر ان خطة التنمية ليست جديدة والنواب لديهم وجهة نظر مختلفة لذلك اختلفت صيغة النمط الاقتصادي في البلد في ظل وجود لهجة او نبرة الشكوك وهو امر يدفع كلا القطاعين العام والخاص لعدم العمل معتبراً ان المشاريع الكبرى موجودة منذ عشرات السنين وقد انجز البعض منها والبعض الاخر لم يرى النور لانها تأخذ فترة طويلة في الانجاز.

حضور كبير من مختلف الأطياف السياسية خلال المؤتمر

■ لاري: على أي أغلبية برلمانية الابتعاد عن فرض آرائها على الآخرين ■ الأيوب: التنمية أرض وإنسان وهناك بيئة قانونية يجب أن تهيئ لذلك

■ بوخمسين: المشكلة بالكويت سياسية بسبب الصدام في المجلس ■ العربيد: لدينا رؤية الأمير في جعل البلاد مركزاً مالياً ولكنها غير مفعلة

تثبيت مرجعية الدستور والدعوة لنهضة تشريعية أبرز التوصيات

البيان الختامي للمؤتمر: اعتماد الحوار كمدخل حضاري لإيجاد حلول لمشاكل المجتمع

أصدر مؤتمر الحوار الوطني بيانه الختامي بعد جلسات حوار متعددة ناقشت الأوضاع السياسية في البلاد، مؤكدا ضرورة الإيمان بمبدأ الحوار واعتماده من قبل جميع الأطراف كمدخل حضاري متميز لإيجاد حلول حقيقية لمشاكل المجتمع، ووجوب تثبيت وتكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكافة أشكاله وبشتى تبايناته، والدعوة لنهضة تشريعية شاملة بحيث تتناول التشريعات المستحدثة جميع الفراغات التشريعية الخاصة بالمستجدات على أرض الواقع، وجاء في نص البيان ما يلي:

أولا: الإيمان بمبدأ الحوار واعتماده من قبل جميع الأطراف كمدخل حضاري متميز لإيجاد حلول حقيقية لمشاكل المجتمع الكويتي المختلفة ومنها النزاعات السياسية الحادة المتصاعدة، ووجوب تكريس ثقافة الحوار بحيث تصبح ثقافة عامة يتم فيها قبول الرأي والرأي الآخر بتسامح وبتكامل ، واستطرادا فان أي جهد او دعوى في هذا الاتجاه هي محل ترحيب وتشجيع ، مع حث الجميع على الاستمرار بعقد مثل هذه الفعاليات لإحداث اكبر قدر من تلاقي الرؤى والأفكار ولتتجاوز معا مساحة أكبر من الخلافات والصراعات السياسية في إطار الارتقاء بالخطاب والأداء السياسي الشامل وبما يتضمنه ذلك من تأثير توعوي على الرأي العام.

ثانيا: وجوب تثبيت وتكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكافة أشكاله وبشتى تبايناته على أن تكون ثوابت الدستور هي محددات ما يجوز وما لا يجوز في التعاطي السياسي بين السلطات الثلاثة وكذلك بين المكونات السياسية والاجتماعية المختلفة ، مع وجوب احترام الصلاحيات المختلفة لكل سلطة من السلطات بحيث لا تفتئت سلطة على أخرى ولا تنازعها اختصاصا المقرر لها دستوريا مع تأكيد مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها.

ثالثا: الدعوة لنهضة تشريعية شاملة بحيث تتناول التشريعات المستحدثة كافة الفراغات التشريعية الخاصة بالمستجدات على أرض الواقع وذلك بوضع آلية دستورية وقانونية تكفل تجنب الفوضى السياسية ،وإنشاء هيئة عليا مستقلة للانتخابات وإقرار قانون انتخابي يكرس الوحدة الوطنية ويتلافى كل المثالب التي تشوب العملية الانتخابية ، وإقرار قانون كشف الذمة المالية من خلال تفويض إحدى الهيئات القضائية للكشف عن الذمة المالية داخل وخارج الكويت حتى لا يتعارض مع مبدأ السرية المصرفية ، وإقرار قانون الوحدة الوطنية وتجريم خطاب الكراهية.

رابعا: تحقيق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة والوظائف القيادية عبر إقرار ووجوب احترام أحكامها وقراراتها، وإقرار قانون مخاصمة القضاء.

خامسا: إقرار قانون يكفل استقلالية القضاء وتكريس سلطة المحكمة الدستورية كمرجعية للفصل بين السلطتين ووجوب احترام أحكامها وقراراتها، وإقرار قانون مخاصمة القضاء.

سادسا: جعل مشروع التنمية المستدامة كمشروع وطني أول يستقطب اهتمام الرأي العام الكويتي ويفرض على المعنيين في السلطات المختلفة في الدولة إعتباره الأولوية القصوى تنهض من خلالها الخدمات العامة في الدولة وعلى رأسها الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية مع ضرورة مواكبة مخرجات العملية التعليمية لسوق العمل والتوظيف الحقيقي لطاقات الشباب. سابعا: طرحت جملة من المبادرات تخص التنمية في أبعادها المختلفة تستحق التبني والمتابعة والرعاية كي تصبح واقعا ملموسا في مسيرة التنمية في الكويت.

ثامنا: تسعى اللجنة التأسيسية لمؤتمر الحوار الوطني إلى تدوين كل ما جاء في هذا المؤتمر من أطروحات ورؤى وتوجهات تظر توثيقا لهذا الحدث الذي نعتبره نقطة انطلاق حقيقية في الحوار المجتمعي الذي نأمل أن يفضي إلى المساهمة بشكل فاعل في تجاوز العقبات التي تعترض طريق التنمية، وتتوجه اللجنة التأسيسية لمؤتمر الحوار الوطني إلى عموم الشعب الكويتي وإلى الشباب بصفة خاصة: بضرورة تفعيل دورهم الإيجابي للمشاركة في مثل هذه الجهود البناءة نحو تشكيل وتكوين رأي عام مستنير يساهم في منظومة التنمية بما يجعل من الشباب القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي المستند إلى الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤوليات وبما يضمن وجود عقول يقظة تجيد التعامل مع الأزمات بشكل علمي وموضوعي يكفل أولوية المصلحة العامة. كما يجب التعامل مع الحراك الشبابي في إطار مسؤول يعزز من القيم الإيجابية لتلك الطاقات لإعلاء قيم دولة المؤسسات والقانون.